لماذا شاركنا ولماذا توقفنا ؟!
(الدعوة السلفية بمطروح)
(٢٠١٤/٧م)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا ونبينا محمدصلى الله عليه وسلم وبعد،،،،

فهذه الورقات هى حصيلة موقفنا فى قضية بعينها وهى المشاركة فى الانتخابات البرلمانية القادمة٢٠١٤ من عدمها والحيثيات التى بنينا عليها موقفنا ونظراً لأن الأصل فى المشاركة السياسية فى الدعوة السلفية هو المنع منذ نشأتها وحتى ثورة ٢٥يناير ٢٠١١ثم حصل تغير الفتوى لتغير الحال والواقع ، ومع تطور الأحداث وحدوث تشابه كبير للحالة الآن والواقع الذى كان قبل ثورة يناير لزم الوقوف مع أنفسنا وقفة تأمل ومراجعة التراث المكتوب للدعوة السلفية وتذكير أنفسنا به من باب " وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين " فقد شكلت الدعوة بمطروح لجنة علمية قامت بمراجعة كتابات وتنظيرمشايخ الدعوة فى هذه المسألة قبل الثورة وبعدها وقارنا بين الواقعين فوجدنا عدم تغيرعما كان قبل الثورة ، وتقديراً للمصالح والمفاسد بمحافظة مطروح حيث أننا نعيش واقعاً ومجتمعاً متشابكاً قائماً على القبلية والجوار والنسب والمصاهرة مما يجعل المشاركة السياسية ومزاحمتهم على الانتخابات البرلمانية القادمة فى ظل أجواء ضبابية تحيط بالدولة المصرية وعدم استقرارمما يؤثربالسلب على الواقع الدعوى الذى خسركثيرا بالمشاركة فى انتخابات مجلسى الشعب والشورى السابقين كما أنه من خلال تجربتنا السياسية السابقة لم نجن منها إلا التفرق والمنافرة بين السلفيين ولو دخلنا سيزيد الانقسام والتناحر بيننا فى ظل الوضع الراهن وكل اصحاب اتجاه سيرشحون نوابا بعينهم وستكون جاهلية أكثر من جاهلية القبائل- وهذا كله دون أدنى فائدة للدعوة فرأينا الامتناع عن المشاركة فى المرحلة الحالية لتلك الاعتبارات التى أشرنا إليها فى المقدمة وسيأتى تفصيلها بإذن الله فى هذا المبحث .

(تقديم) :-

كلمة ومصطلح " السياسة " من الكلمات التى أثارت جدلا كبيرا وتنوعت نظرة الناس لها فى قديم الزمان وحديثه فهناك من رآها كلمة تعبر عن الغش والخداع والكذب والتزوير والاستبداد وتحقيق مصالح شخصية وفئوية والتحايل على مصالح الناس وهناك من يرى أن السياسة كلمة لاتذم ولاتمدح إلا باعتبار المبدأ الذى تستند إليه فهناك السياسة الميكيافيلية وهناك السياسة الشرعية القائمة على " فن تيسير الأمور وتحقيق المصلحة العامة للجماعة البشرية بما لايتعارض مع الشرع " لاسيما عند تباين وتقاطع المصالح .

أما المشاركة السياسية فتعنى المشاركة فى أحد الأنشطة السياسية التى تساهم فى صنع القرار الذى يعنى بالجماعة البشرية ولها صور عديدة منها :-

١- الصورة الأولى : التصويت وقد تكون فى الاستفتاء على الدستور وقد تكون فى ترشيح رئيس الجمهورية أو اختيار أعضاء مجلس النواب قد تكون فى اختيار أعضاء النقابات المهنية والاتحادات العمالية والمجالس البلدية أو المحلية

٢- الصورة الثانية : تكوين جماعة ضغط، وجماعة الضغط هى جماعة تتوافق فى أفكارها وتتوافق فى مصلحتها أيضاً كجماعات الأُلتراس .

٣-الصورة الثالثة : المشاركة فى المجالس المحلية أو النقابات المهنية أو العمالية وما إلى ذلك،

٤- الصورة الرابعة : تكوين الأحزاب .

٥- الصورة الخامسة : فهى الترشح لمجلس النواب والبرلمان .

٦- الصورة السادسة : هى المشاركة فى العمل التنفيذى أى فى الحكومة نفسها كالوزارات وغيرها .

٧- الصورة السابعة : الترشح لرئاسة الجمهورية.

٨- الصورة الثامنة : هناك بعض الأنشطة أيضاً يطلق عليها العمل السياسى سواء كانت سلبية أو إيجابية وسواء اتفقت أو اختلفت معها مثل الإضراب أو الاعتصام أو المظاهرات أو الكتابة فى الصحف والجرائد والظهور الإعلامى أو التحليل والنقد للموقف السياسى وهى تدخل فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر للحكومة أو الحاكم أو المجالس البرلمانية، فهذا كله يدخل فى النشاط أو العمل السياسى وهذه صور من العمل السياسى .

اتخذت الدعوة السلفية فى الماضى موقفاً واحداً وثابتاً تجاه العملية السياسية وهو عدم المشاركة السياسية بصورها السابقة وطيلة ثلاثة عقود من الزمن بل ومقاطعتها اللهم إلا السماح لأبنائها بدعم أبناء التيار الإسلامى فى النقابات والاتحادات الطلابية وتمكين الأمين حتى لاتضيع الأمانة بتوسيد الأمر لغير أهله ، وأصدرت الدعوة السلفية (نشرة "السبيل") الصادرة سنة ١٩٨٦ م التي ربما كانت - حينها – هي الأوراق الوحيدة المكتوبة التي تناولت موقف الدعوة السلفية في تلك القضية وفق منهج أهل السنة.واستندت الدعوة السلفية فى رأيها آنذاك لأدلة شرعية وحيثيات الواقع وتجارب السابق ورأت أن السبيل الوحيد للإصلاح آنذاك هو الدعوة إلى الله عزوجل ودعوة الناس إلى التوحيد والإيمان بمعانيه الشاملة ومسألة الحكم، ووجوب الخلافة، وشروط الإمامة، وصفات أهل الحل والعقد، والعلاقة مع أهل الملل الأخرى، من خلال عقيدة الولاء والبراء، وما يجوز من المعاملات مع الكفار، وما لا يجوز، ومفهوم الجهاد وضوابطه وأنواعه، وأنواع الصلح والعهد والهدنة مع الكفار، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما أن موقفهم من قضايا الأمة كفلسطين والعراق وأفغانستان وغيرها موقف واضح بين ، وهذا القدر كان هو المتاح الممكن من السياسة حتى قامت ثورة ٢٥يناير والتى أسقطت نظاما لطالما جثم على الصدور لعقود من الزمن والذى كان يمنع الإسلاميين من انشاء أحزاب بل كان يقيد حرياتهم ويصادر أموالهم وأصبح أبناء التيار الإسلامى فى عهده مابين شريد وطريد وسجين وكان التزوير الفج هو السمة البارزة فى أى استحقاق انتخابى وعدم اشراف قضائى على العملية الإنتخابية وعدم ضمانات للتزوير فبقيام الثورة وسقوط النظام تغير الواقع المرير إلى واقع فيه حريات لأبناء التيار الإسلامى وانهارت الحياة السياسية التى كانت قائمة على الحزب الوطنى الحاكم وتم السماح بإنشاء أحزاب واشهار وتقنين الجمعيات الخيرية وخلا الجو من أية عقبات يمكن أن تواجه الدعوة فتغيرت الفتوى بتغير الحال والواقع وصار المنع من المشاركة السياسية فى الماضى غير مبرر بعد

الثورة واختارت الدعوة المشاركة السياسية بحث أفرادها والحشد لاستفتاء ١٩مارس ٢٠١١ ثم بعد ذلك أوعزت إلى أحد أبنائها بإنشاء حزب النور وهو الدكتورعماد عبدالغفور ثم خوض انتخابات مجلس الشعب ثم الشورى وخاضت الدعوة السلفية بمطروح العملية الإنتخابية باقتدار تحت قيادة مشايخها ودعاتها وحشدت حشدا لم يسبق له مثيل فى تاريخ الحياة السياسية بمحافظة مطروح وحصلت على عشرة مقاعد من اثنى عشر مقعدا وحصل حزب النور على ٢٤% من نسبة البرلمان على مستوى الجمهورية وحشدت الدعوة السلفية بمطروح للإستفتاء على دستور ٢٠١٢ثم الانتخابات الرئاسية وأبلت محافظة مطروح بلاء حسنا ووصل الدكتور / محمد مرسى لسدة الحكم ومكث عاما فى الحكم ثم حدث ماحدث من خروج عدد من المتظاهرين ضده انتهى بتدخل الجيش وأصدر بيانه الشهير بتاريخ ٣-٧- ٢٠١٣ وأنشأ مايسمى بخارطة الطريق والتى بموجبها تم عزل الرئيس المنتخب وحل مجلس الشورى المنتخب وتعطيل دستور٢٠١٢الذى أعدته لجنة منتخبة من الشعب تمهيدا لتعديله وما تلاها من أحداث الحرس الجمهورى وطريق النصر ثم فض اعتصامى رابعة والنهضة بالقوة وزادت وتيرة التصعيد حيث تم سجن نحو عشرين ألفا على ذمة قضايا واحكام اعدامات جماعية ..... الخ

مالحيثيات والأدلة الشرعية التى بنت عليها الدعوة السلفية فى السابق موقفها من عدم المشاركة فى العملية السياسية قبل ثورة يناير ؟ :-

(أ) – قيام النظام السياسى على مبدأ الديمقراطية المخالف للمبدأ الذى يقوم عليه النظام الإسلامى ومن ثم نحن لا نستطيع أن نبنى نظاما اسلامياً من خلال النظام الديمقراطى

كما يقول : الشيخ عبدالمنعم الشحات في حوار مع موقع اسلام ويب ٢٦نوفمبر ٢٠١٠

((نحن نرفض الديمقراطية ونرى أنها ليست هي الشورى الإسلامية، والشورى الإسلامية مقيدة بالوحي، فالمرجعية في الإسلام للوحي والشورى إنما تكون في كيفية تطبيقه ، وأما "الديمقراطية" فالمرجعية فيها للشعب لا لأي شيء آخر، وإضافة قيد: "عدم مخالفة الشرع" للديمقراطية يجعلها شيء آخر ليس هو الديمقراطية ولا هو الإسلام!))

ويضيف فضيلته فى الحوارنفسه :-

ومحاولة العدول عن وصف الولاية إلى وصف الوكالة؛ لتمرير ولاية المرأة والكافر لا يفيد، فكل الولايات وكالات عامة من حيثية قيام صاحبها بواجبات كفائية، وولايات من حيثية السلطات الممنوحة لصاحبها.

إذن : - **(والكلام لفضيلته)** فالإقرار بهذه الأفكار وغيرها من أجل المرور إلى المجالس النيابية ارتكاب لمنكر لدفع منكر يقوم به الغير، وهو ما لا يجوز بغض النظر أيهما أشد؛ لأنه لا يجوز أن أرتكب منكرًا لكي أنهى غيري عن ارتكاب منكر، ولو كان المنكر موضوع الإنكار أشد؛ فكيف إذا كان العكس؟! وكيف إذا كانت وسائل إنكار المنكر الشرعية متاحة واحتمالات الاستجابة التي تؤدي إلى زوال المنكر متساوية؟!

وأهم من ذلك أن إخواننا الذين يرون المشاركة في الانتخابات يطرحون سؤالاً غير مساو للواقع، فيقولون: احتمال هذه المفاسد من تطبيق الشريعة بينما نجد أنهم بعد عدد من التجارب نزل سقف طموحاتهم إلى أن يكونوا جبهة معارضة قوية وفقط، ولا يخوضون الانتخابات إلا على ٣٠% فقط من المقاعد لا ينجحون كلهم بطبيعة الحال.

فهل نتحمل كل هذه المفاسد الشرعية من أجل معارضة قوية لا تستطيع أن تحقق أي تقدم تشريعي ....وغاية ما يمكن تحقيقه مصالح خدمية جزئية على حساب الدعوة والتربية، والأهم أنه يكون على حساب تنازلات شرعية لا يملك أحد حق تقديمها."))

طرح الشيخ عبدالمنعم الشحات سؤالاً فى محاضرة له بعنوان " لماذا نقاطع الانتخابات " على موقع أنا السلفى بتاريخ الأحد ٣١أكتوبر ٢٠١٠
((هل يجوز استعمال الديمقراطية للحصول على معارضة مؤثرة داخل المجالس النيابية وتدافع عن هموم المسلمين ومشاكلهم الحياتية ؛ مشكلات الأجور والأسعار وتدافع عن قضايا الأمة وتعرقل اتفاقيات الشراكة مع دول الكفرالتى يكون فيها اجحاف بالدولة ؟؟))
يقول الشيخ عبدالمنعم الشحات :- ((من سأل هذا السؤال هو من ينافس على جميع المقاعد وعنده أمل أن يأخذ الأغلبية ويكون من ضمن خُططه أنه إذا لم يحصل على الأغلبية ينسحب فلن تكون الديمقراطية وسيلة لتطبيق الشرع إلا بالحصول على الأغلبية المطلقة))

يقول الشيخ الشحات ((حينما تقرأ قائمة الإنجازات تجد أنها انجازات خدمية يستوى فيها نواب التجمع مع نواب الإسلاميين والأحزاب الليبرالية ممن لهم همة فى خدمة الناس)) .

يقول الشيخ محمداسماعيل المقدم فى محاضرة له بعنوان " السيادة للقرآن لاللبرلمان :-
((خلاصة ما نستطيع أن نقوله فيما يتعلق بهذه القضية: نحن لا نعقد كثيراً من الأمل -في ضوء الأدلة الشرعية وفي ضوء تجارب الواقع في مصر أو في خارجها- على أن الديمقراطية تنفع الدعوة، بل هي سراب، والرصيد الحقيقي للدعوة هو أبناؤها الذين يعيشون لها ويعيشون بها ويحيون من أجلها، هذا هو الرصيد الحقيقي للدعوة الذي تنعقد عليهم الآمال، أما أن المخالفين بمنتهى البساطة سوف يفسحون لنا الطريق ويقولون: تعالوا اقعدوا مكاننا، واحكموا بالشرع الشريف، فهذا نوع من السراب، وبعض الباحثين ألف كتاباً أسماه: سراب الديمقراطية، فهي سراب في الحقيقة، لكن مع ذلك نحن نقر بأن هناك اختلافاً بين العلماء المعاصرين مناطه مدى ما يتحقق من مصالح أو يدفع)) .

<u>ونذكر بالمبادىء العشرة التى تقوم عليها الديمقراطية وهى :-</u>

١- **السيادة للشعب** أما فى الإسلام فالسيادة للشرع حيث يتساوى الحاكم والمحكوم فى خضوعهم لأحكام الشرع (إن الحكم إلا لله) .
٢- **حرية التدين والاعتقاد** (ولو كل يوم على دين - ولا عقاب لمن خرج عن الإسلام- وإلغاء حد الردة (أما في الإسلام قال صلى الله عله وسلم :{ من بدل دينه فاقتلوه} رواه البخاري
٣- **المرجعية للشعب عند الاختلاف والتنازع في أي أمر** (فما اختلفتم فيه من شيء فردوه إلى الشعب ليحكم فيه بما يريد)أما في الإسلام: فردوه إلى الكتاب والسنة وهذا الأمر من مقتضى الايمان

٤- **حرية التعبير والافصاح عن الرأي**(فالرسوم المسيئة وشتم النبي صلى الله عليه وسلم اعتبرها رئيس وزراء الدنمارك حرية رأي وتعبير وهي لا تتنافى مع الديمقراطية)
٥- **فصل الدين عن الدولة**--أما في الإسلام: قال تعالى(وان احكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع أهواءهم)
.
٦-**الحرية الشخصية للأفراد**(يعني الزنا بالتراضي والشذوذ الجنسي والتعري على الشواطئ وشرب الخمور..الخ أمور لا تتدخل فيها الدولة الديمقراطية. أما في الاسلام الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد

منهما...)

٧- حرية تشكيل الأحزاب السياسية بلا قيود(ولو ملحدة أو شاذة ---الخ ، وهذا ممنوع في دولة الإسلام فما بالك بالتحالف معها؟ وهذا يعطل فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو من واجبات الدولة يقول الشيخ عبدالمنعم الشحات ((لوتمكنا سنقول أن هذه الأحزاب مخالفة للدستور وإذا تمكنا سنلغيها والذى يحصل أنهم سيتحالفون معهم)).

٨- مبدأ الأغلبية المطلقة في إقرار القوانين (ولو على أمر محرم في الشرع)

وأريد إن أورد مثالا لجميع الإخوان حتى نبرئ ذمتنا أمام الله :

في بريطانيا هنالك الدين النصراني يحرم زواج الذكر بالذكر-ولكن أهواء كثير من الشباب تميل جنسيا إلى أمثالهم من الشباب -هكذا ميولهم وأهواءهم-فأعضاء البرلمان البريطاني قدموا مشروع قرار للبرلمان للتصويت عليه من اجل إباحة زواج الذكر بالذكر وتم التصويت عليه بالأغلبية وأصبح الشاب يذهب مع الشاب إلى الكنيسة لعقد الزواج !! في ظل حماية القانون الديمقراطي .

.

٩-المساواة بين الأبرار والفجار والمسلمين والكفار في كل شيء بما في ذلك الترشح للبرلمان والمناصب العامة أما في الإسلام فهنالك شروط لقبول الشهادة ولأهل الحل والعقد والولاية العامة.

١٠المالك الحقيقي للمال هو الشعب(أما في الإسلام فالمال مال الله ونحن مستخلفون فيه وهناك قيود على كسبه وإنفاقه قال تعالى--((واتوهم من مال الله الذي ءاتاكم))

يقول الشيخ عبدالمنعم الشحات رداً على محاضرة للدكتور عبدالرحمن البر" الإنتخابات شبهات وردود " تزامناً مع انتخابات مجلس الشورى ٢٠١٠ :-

((حاول الدكتور عبد الرحمن البر أن يجعل الديمقراطية كمبدأ بغض النظر عن اضطرار الإسلاميين إليها حاول أن يجعل الديمقراطية كمبدأ لا غبار عليه طالما ضبط بالضوابط الشرعية ، ثم حاول أن يوصف واقع التجربة البرلمانية من التحالف مع الأحزاب العلمانية أو غيرها ونحو ذلك . يعني حاول أن يصوغه بأنه موافق للشرع .)) – السلفية ومناهج الإصلاح – محاضرة صوتية .

ثم يقول الشيخ الشحات (إصرارالدكتور عبد الرحمن البر على أن هناك مساحة مشتركة بين الإسلام والديمقراطية تجعله يقول نقبل الديمقراطية فلماذا نجعل الصدارة لكلمة الديمقراطية ولماذا لا نسميها الشورى ؟ ولماذا لا نقول عندنا في الإسلام كذا وكذا وما وافقتونا فيه قبلناه ؟)

ويقول الشيخ الشحات أيضاً ((الديمقراطية ليست إبداء الرأي والديمقراطية ليست فقط آلية في اختيار الحاكم أو آلية في محاسباته بل الديمقراطية نظام حكم))

فمارأى فضيلة الشيخ عبدالمنعم الشحات فيمن يقبل الديموقراطية كعنوان ؟!

كما قبلها حزب النور فى برنامجه وذكر أن الحزب يلتزم بالديمقراطية ، ثم تم تبرير ذلك بأنهم يقصدون الآليات دون الفلسفة ألم يفرق الشيخ ياسر برهامى بين آليات الديمقراطية دون فلسفتها وأعتقد أن كلام د.عبدالرحمن البر لايبعد كثيراً عن كلام الشيخ ياسر برهامى !!!! .

(ب) المعطيات الموجودة وموازين القوى لن تسمح بإنشاء نظام اسلامى مخالف للنظم الديمقراطية السائدة فى العالم .

يقول الشيخ ياسر برهامي فى حوار موقع إسلام أون لاين بتاريخ ١٢ديسمبر ٢٠٠٩وذلك ردا على سؤال حول امكانية المشاركة السياسية : ((معطيات هذه اللعبة في ضوء موازين القوى المعاصرة عالميًا وإقليميًا وداخليًا لا تسمح بالمشاركة إلا بالتنازل عن عقائد ومبادئ وقيم، لا يرضى أبدًا أحدٌ من أهل السنة أن يضحي بها في سبيل الحصول على كسب وقتي، أو وضع سياسي، أو مجرد إثبات الوجود على الساحة، فهذه المبادئ أغلى وأثمن من أن تُبَاع لإثبات موقف أو لإسماع صوت بطريقة عالية... ثم لا يترتب على هذه المواقف في الواقع شيء يذكر من الإصلاح المنشود والتطبيق الموعود لشرع الله، وحينما تتغير هذه الموازين والمعطيات، يمكن وقتها التعامل مع الموقف بطريقة مختلفة. ثم ما هو المقصود بالعمل السياسي؟ هل هو مجرد المشاركة في الانتخابات، وإنشاء الأحزاب والجمعيات، والقيام بالمظاهرات، وإصدار البيانات، وعقد الندوات والمؤتمرات، واللجوء إلى المحاكم من أجل انتزاع بعض الحقوق المضيعة، والتي يتم التحايل عليها في نهاية الأمر؟
وعلى هذه الفرضية أليس الإعراض عن هذه الأساليب المتبعة كنوع من الاعتراض أو التحفظ أو الممانعة، هو في حد ذاته في عرف السياسيين نوع من المشاركة السياسية بكشف الواقع وتعريته وحرمانه من الصبغة الشرعية؟! أعني الشرعية الدينية الإسلامية
ويضيف قائلا " وفي الحقيقة فإن كلمات مثل العمل السياسي، والديمقراطية، والتعددية، كلمات براقة لا حقيقة لها، ولا نصيب لها من التطبيق حتى عند من يزعم اعتناقها والدفاع عنها. ثم إن الدعاة إلى الله يقيسون الأمر بموازين شرعية بعيدًا عن قياسات غيرهم ممن يزعمون الفهم والإدراك السياسي. وفضاء الدعوة إلى الله أرحب بكثير من هذه الأطر الضيقة الخانقة قليلة النفع والتأثير.
والواقع يثبت يوما بعد يوم -بفضل الله- أن الدعاة إلى الله هم الأكثر تأثيرا وانتشارا ونفعا للناس، وليسوا منعزلين عن الواقع كما يزعم مخالفوهم

ويضيف والسلفيون -بحمد الله- لهم مواقفهم الواضحة في عامة قضايا الأمة مؤصلة بالتأصيل الشرعي الإيماني كمسألة الحكم، ووجوب الخلافة، وشروط الإمامة، وصفات أهل الحل والعقد، والعلاقة مع أهل الملل الأخرى، من خلال عقيدة الولاء والبراء، وما يجوز من المعاملات مع الكفار، وما لا يجوز، ومفهوم الجهاد وضوابطه وأنواعه، وأنواع الصلح والعهد والهدنة مع الكفار، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما أن موقفهم من قضايا الأمة كفلسطين والعراق وأفغانستان وغيرها موقف واضح بين. ألا ترى أن هذا كله من المشاركة السياسية؟!))

(ج) استصحاب التجارب السابقة حتى الآن :-

خاض التيارالإسلامى ممثلا فى جماعة الإخوان المسلمين غمارالسياسة على مدارعقود من الزمن فلم يقدموا أى جديد للشريعة الإسلامية بل سُنت كثير من القوانين المصادمة والمخالفة للشريعة الإسلامية وفى ظل برلمان يوجد به عدد من الإسلاميين ولم يستطيعوا أن يغيروا شيئاً عملياً ولذا كانت نظرة الدعوة السلفية للمشاركة السياسية بصورتها التى كانت قبل ثورة ٢٥يناير هو عدم المشاركة بل المقاطعة والإنكار على التيار الإسلامى لتقديمهم تنازلات كبيرة وحصول مفاسد لاحصر لها
يقول الشيخ عبدالمنعم الشحات فى مقال " نصائح بعد الانتخابات "لا تحزن - لا تشمت - لا تتعجل - لا تتوقف " بتاريخ ٩ديسمبر ٢٠١٠ : ((لعبة السياسة كلها كذب وخداع.. إن دخلناها بأخلاق الإسلام خاننا الجميع، وإن تشبهنا بأخلاقهم؛ خسرنا أنفسنا.. وخاننا الجميع أيضًا)).

يقول الشيخ عبدالمنعم الشحات فى مقال بعنوان "السياسة مانأتى منها وما نذر"
((والدعوة السلفية إذ ترى أهمية التركيز على إصلاح الأفراد وتربيتهم تربية إيمانية صحيحة مستمدة من الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة مع تصفيتها من شوائب الشرك والبدع القديمة منها كالعقلانية والحديثة كالعلمانية، .... ترى أن الخوض في جزئيات "السياسة" التي يعنيها هؤلاء هو نوع من تضييع الأعمار والأوقات وانصراف عن واجب الوقت من "التصفية والتربية" إلى أمور هي أشبه بأحاديث السمر، بيد أن أحاديث السمر يقطع بها الليل وهذه الأحاديث يقطع بها العمر))

يقول الشيخ عبدالمنعم الشحات فى محاضرات صوتية بعنوان " السلفية ومناهج الإصلاح " قبل ثورة يناير ٢٠١١ وهى موجودة على موقع " أنا السلفى "

((فنقول أنه في النهاية ترى الدعوة عدم المشاركة في هذه المجالس المسماة بالتشريعية سواء بالترشيح أو الانتخاب أو المساعدة لأي من الاتجاهات المشاركة فيها وذلك لغلبة الظن بحصول مفاسد أكبر من المصالح بناء على الممارسات السابقة وإن كنا نقر أن الخلاف بين أهل العلم في هذه المسألة خلاف معتبر بشرط أن لا يوجد مخالفات صريحة ولو تفاوت بين الطاعة والمعصية لأن كلا الفريقين يريد خدمة الإسلام ويقر بالديهيات والمسلمات التي ذكرناها في أول كلامنا ، وما نراه اليوم في الجزائر وأيضاً مثله بالأمس في تركيا وكيف أن الديمقراطية مثل صنم العجوى الذي كان يصنعه المشرك فإذا جاع أكله . فالحكام العلمانيون إذا أحسوا بأي خطورة على مواقعهم وأن الإسلاميين على مقربة من الحكم فيسارعون بحل المجالس النيابية والأحزاب ويكون الجيش مستعداً دائماً وفوراً لإجهاض هذه الديمقراطية التي اخترعوه لهذا وغيره نرى أن الحل البرلماني على ضوء ما طرحناه ليس هو الطريق .))

يقول الشيخ عبدالمنعم الشحات أيضاً فى محاضرات صوتية بعنوان " السلفية ومناهج الإصلاح " قبل ثورة يناير ٢٠١١ وهى موجودة على موقع " أنا السلفى "

((الكلام كله مكاسب جزئية فلو كانت بلا ثمن لم يكن هناك مشكلة لأن تحقيق مصالح العباد أمر مطلوب شرعاً ، ولكن نقول ما هي المصلحة الكلية التراكمية التي تحققت للحركة الإسلامية بصفة عامة أو للإخوان بصفة خاصة عبر التجربة البرلمانية من سنة ١٩٨٤ حتى الآن ؟ ..... كان الإسلاميون فى كل هذه المراحل ديكور ديمقراطي لم يحققوا إلا مصالح جزئية معظمها بعيد تماماً عن النواحي التشريعية ، بل معظمها في النواحي الرقابية والخدمية .... اعترف الشيخ صلاح أبو إسماعيل أنه لن يجني منه ،إلا أنه صار جزء من مجلس تشريعي تخرج منه قوانين مكتسبة قدر من الشرعية (قصة بأنه اعترض على القبض على الزانيات وترك الزناة فى قضايا الآداب فقال له ضابط الشرطة ياسيادة النائب حضرتك عضو في المجلس التشريعي وهو الذي شرع هذا القانون بأن الدعارة أو الزنا بأجر جريمة " بدون رخصة " في حق المرأة دون الرجل !!) ، فهو يقول أنه شعر بالحرج البالغ بأن

يكون الفعل في النهاية أن هذا القانون خارج باسمه ، وطبعاً القانون تعدل بعد ذلك باعتبار أن الزنا بأجر جريمة في حق الإثنين مع تفاوت العقوبة ، وهذه العقوبة أقل بكثير من العقوبة الشرعية)) . .

بتصرف واختصار يسيرين .

أما التجربة التى خاضها الإسلاميون بعد ثورة ٢٥يناير فحدث عنها ولاحرج حتى المكاسب التى حققها الإسلاميون فى دستور ٢٠١٢تم الإنقلاب عليها وأهمها وضع مادة مفسرة لكلمة مبادىء وهى مادة ٢١٩بدستور٢٠١٢والذى عُدل بتعديلات ٢٠١٤وتم إلغاء كل المواد التى تحفظ هوية الأمة والتى كانت خطاً أحمراً عند حزب النور!! ثم صارت فى عداد المفقودين بعد ذلك وعُدنا من حيث بدأنا بخفى حُنين مع وجود خسائر هائلة ماكنا نتصور ولا يخطر ببالنا أن حزبا كحزب النور والمنبثق من رحم الدعوة السلفية يصل إليها إلى عن طريق كابوس وحلم مزعج فقط ومادرى بخلدنا أننا سوف نصل لذلك حقيقة وبعد أن كنا نرغى ونزبد ولانرضى بتفسير المحكمة الدستورية والتى تم وصف أحد الرموز لقضاتها بأنهم علمانيون محاربون للشريعة !! فقال مانصه ((كيف نترك تفسير كلمة المبادىء للعلمانيين بتوع المحكمة الدستورية العليا الذين يحاربون من أجل أن تُمحى هُوية الأمة أنهم هم اللى بيفسروها)) والفيديو موجود على موقع " اليوتيوب "

إلى الرضا بتفسيرالمحكمة الدستورية العليا بل والثناء عليها واعتبار أن تفسير المحكمة الدستورية العليا أفضل من تفسيرلجنة كبارالعلماء فى ضبطهم لكلمة مبادىء فى المادة المفسرة ٢١٩وطالما الأمر كذلك فلماذا اقمنا الدنيا ولم نقعدها فى لجنة المائة وتم المزايدة على الإخوان بأنهم مفرطون فى الشريعة وهم قد قبلوا ببقاء المادة كما هى بتفسير المحكمة الدستورية !! وهذا هو السؤال البديهى الذى **سأله المذيع للشيخ ياسر برهامى على إحدى القنوات الفضائية** وهو موجود على موقع " يوتيوب " : قال المذيع للشيخ ياسر برهامى ((استشعرنا فى دستور ٢٠١٢أنكم تريدون أن تحافظوا على مجموعة من الثوابت التى لا هوادة في التراجع فيها أو حتى محاولة الحديث حولها لكن وجدناكم أكثر مرونة فى لجنة الخمسين)) فرد الشيخ ((المرونة فى الشكل والثبات على المبدأ)) والسؤال الذى نوجهه للشيخ حفظه الله ولماذا لم نر تلك المرونة فى ٢٠١٢وأحكام المحكمة الدستورية عام ١٩٨٥هى هى لم تتغير ولم تتبدل وكانت موجودةً وكان رد الشيخ على المذيع ((أنا عن نفسى غير متخصص وماكانش حد ورانى حكم المحكمة الدستورية سنة ٨٥ فلما لقيناه ممتاز جداً قلنا خلاص من مجموع أحكامها يؤدى الغرض نؤكد أن المطلوب من المشرع أن يلتجىء إلى الشريعة الإسلامية دونما سواها فهذا مأأريده من مادة ٢١٩ فالقضية عندى ليست ألفاظ)) فرد المذيع وسأله سؤالا هو مايدور فى أنفسنا ((انتوا ماكنتوش قريتوا المادة ديه فى لجنة المائة واتبح الصوت أن حكم " تفسير" المحكمة الدستورية كاف وقتها ؟!!))

فرد الشيخ : ((المشكلة أن البعض كان بيدينا الأحكام المتأخرة التى فيها نوع من الإختصار))
والرد المنطقى على فضيلة الشيخ ياسربرهامى باعترافكم أنكم غير متخصص فأين المتخصصون من أبناء الحزب ومنهم أساتذة وفقهاء دستوريون ؟! أواللجوء للمتخصصين من غير أبناء الحزب ، علماً بأن احكام المحكمة الدستورية السابقة يمكن أن يحصل عليها الهواة من مرتادى الشبكة العنكبوتية " الانترنت " بضغطة زر كما أن أحكام المحكمة الدستورية متوفرة للقاصى والدانى ،كما أن حزب النورظهرأنه يعمل بطريقة غيرمؤسسية وأن العمل الفردى هو السمة المسيطرة على الحزب بدليل عدم معرفتهم بجملة أحكام المحكمة الدستورية ومنها حكم سنة ١٩٨٥كما أن الأمر أيضاً متروك لقضاة المحكمة الدستورية أيضاً وتفسيرهم لامعقب عليه ولاتوجد درجة من درجات الطعن على حكمها فهو

نهائى وأعلى سلطة قضائية ، ثم مأدرانا ؛ ماذا لوفهم قضاة المحكمة الدستورية وهم المعنيون بذلك فهماًغيرمافهم الشيخ ياسربرهامى ؟! لاسيما وأنهم أهل تخصص !.

انطواء التجارب السابقة على عدة مفاسد وتنازلات ومخالفات شرعية كانت تراها الدعوة السلفية كافية بعدم المشاركة فهل تكرارالتنازلات التى كنا ننكرها فى السابق كاف لإعادة النظر فى المشاركة من عدمها فى المرحلة الحالية :-

المخالفات إما في مرحلة التر شيح :-

- **التحالف مع الأحزاب العلمانية** (قانون الانتخابات الجديد يحتم على حزب النور عقد تحالفات مع أحزاب ليبرالية)
- **القبول ببعض أو كثير أو كل المبادئ الديمقراطية .**
- **القبول ببعض أو كثير أو كل الاندماج في النظام العالمى الجديد** أو كل الهيمنة الغربية
- **القبول بمبادئ مخالفة للشرع** (تولي نصراني قيادة الدولة- ولاية المرأة)
- **ترويض الحركات الإسلامية** التى تقبل بالحل البرلمانى ٠
- **تعرض الإسلاميين لقائمة طو يلة من الإمتحانات** والضغوط والإستجوابات (فالديمقراطية معها حرية ، فهل تكبل حرية الإبداع والكفر ؟)

مخالفات ما بعد الترشيح :-

من المعلوم أن مجلس النواب له وظيفتان وظيفة تشريعية بالمقام الأول ووظيفة رقابية

(أ) فى حالة ما إذا كان الإسلاميون أقلية بالبرلمان :-

إذا صدرت قوانين تشريعية جديدة مخالفة للشريعية فهى محسوبة على البرلمان الذى كنت عضواً فيه ولايقال ساعتها أنك اعترضت على القانون المخالف للشريعة لأن النظام الديمقراطى يلزمك بقبول رأى الأغلبية فأنت دخلت مؤمناً بمفردات هذا النظام وآلياته (تجربة الشيخ صلاح أبواسماعيل)

(ب) فى حالة ما إذا كان الإسلاميون أغلبية بالبرلمان :-

فى الدستور الجديد الحزب الحاصل على أغلبية بالبرلمان سيشكل الحكومة وهى السلطة التنفيذية التى تقوم بتنفيذ القانون والاشراف على تطبيقه ومعاقبة المخالف والقوانين السابقة كثير منها مخالف للشرع فعلى كل ستكون جزء من السلطة التنفيذية ؛ والسلطة التنفيذية ملزمة أن تنفذ القوانين الذي امتنع هو عن تغييرها فيكون في النهاية يطبق القوانين المخالفة للشرع بنفسه وهذا الحاصل في التجربة التركية .

يقول الشيخ عبدالمنعم الشحات ضمن محاضرات صوتية بعنوان "السلفية ومناهج الإصلاح " على موقع " أناالسلفى " قبل ثورة يناير ٢٠١١ .

((وكأن الإسلاميين يدخلون في التجربة السياسية ينسوا لماذا هو دخلوا ؟! ، ينسوا أنهم داخلون ليطبقوا الشرع وأن النظام العلماني فيه بقايا إسلامية ، فالغرب لا يعتبرهذا نظاماً علمانياًصرفاً عندنا النظام إما أن يكون إسلامي صرف أو يكون مرفوض من حيث الجملة لما فيه من مخالفات .

فنحن نطالب بالنظام الإسلامي الصرف)) .

ماموقفنا الآن من المشاركة فى العملية السياسية بمفرداتها الحالية ؟! :-

١- نحن نرى بعد استقراء الواقع والمقارنة بينه وبين النتائج التى ترتبت على المشاركة فى العملية السياسية قبل ثورة ٢٥يناير أن الحال لم يتغيرعنه بعد ثورة يناير وإن كان هناك تغير فهو للأسوء فالمنظومة السياسية في مصر لم يتغير منها شيء وتلاميذ الحزب الوطني القديم هم هم والفساد هو هو لم يتغير منه شيء لأن مصر دولة مؤسسات وليست دولة رئيس ، مات الملك عاش الملك ،فمهما تغير رأس النظام تبقى المنظومة كما هي ملايين الموظفين وآلاف رجال الشرطة والقضاء والاعلام والجيش وحكومات تتوالى في ظل قانون واحد حتى وإن تغيرت الدساتير.

وفي هذا يقول : الشيخ عبد المنعم الشحات في مقالة بعنوان " العلاقة بيْن الدين والدولة في الدولة المصرية الحديثة " بتاريخ ٢٤مايو ٢٠١٤ م

((وقبل أن نبدأ في وصف الواقع المصري، نود أن نشير إلى سبب مِن أهم أسباب الالتباس في واقع البلاد الإسلامية "ومنها مصر" بعد سقوط الخلافة الإسلامية، وهو أن نظامها لا يسير على القواعد الطبيعية حيث تتحول القيم الحاكمة للمجتمع إلى دستور؛ ومِن ثَمَّ تخرج المنظومة القانونية محققة لهذا الدستور، وأما في بلادنا فالمنظومة القانونية تخالف الدستور حيث يمنع الدستور منذ ١٩٨٠م من مخالفة الشريعة "وإن شئنا الدقة: فإن التفسير الصحيح لدستور ١٩٢٣م أنه يمنع من مخالفة الشريعة"، في حين أن القوانين المخالفة للشريعة كانت قد دشنت بالفعل قبل هذا التاريخ بمائة عام، كما أنك تجد انفصامًا كبيرًا بيْن مَن يسمون بالنخبة المثقفة وبين الثقافة السائدة في عموم الشعب."))

ومن ثمَّ لا عبرة بتغير الدستور على ما فيه من عوار شرعي فقد بني بشكل أساسي على المبدأ الديمقراطي الغربي وإن كانت المادة الثانية في الدستور هي هي بل طورت للاحسن على حد تعبير الشيخ ياسر وفضيلته يبرر العوار

يقول د ياسر برهامي في مقالة بعنوان :-

كيف حافظنا على الشريعة في الدستور ؟ بتاريخ ٥ /١ / ٢٠١٤م موقع أنا السلفي :

ووجود عبارات وألفاظ تخالف الشريعة في الدستور، نحو: "مصر هبة النيل - قدَّمت آلاف الشهداء دفاعًا عن كنيسة السيد المسيح - السيادة للشعب وحده - قبل أن تعرف الأرض الأديان السماوية الثلاثة - بلغت الإنسانية رشدها - وغيرها... ".

الجواب:

أولاً: هذه العبارات تحتمل التأويل، ولا يلزم حملها على ما يخالف الشريعة، فهي مع "المادة الثانية" يلزم حملها على ما لا يخالف الشريعة.

- **فـ "مصر هبة النيل":** مجاز عن أثر النيل في نشوء الحضارة المصرية والدولة على ضفافه وبمائه.

- **و"الشهداء":** هم الذين قُتلوا على التوحيد على دين المسيح -عليه السلام- قبل البعثة النبوية، وقد كان "أريوس" -الذي كان يقول بأن المسيح نجا من الصلب- وأتباعه بمصر، وهم أكثر مَن قُتلوا.

- **و"السيادة للشعب وحده":** ليست بمعنى الربوبية ولا التشريع؛ لأن التشريع وفق الشريعة الإسلامية، بل هو وحده الذي يختار السلطات الثلاث من خلال النظام الديمقراطي، وهو بالمناسبة لا يعني في دستورنا حق التشريع للبشر، بل آليات الانتخاب لوجود "المادة الثانية".

- **وأما "الأديان السماوية":** فهي مقيدة بالثلاثة، وليست تنفي معرفة أرض مصر وغيرها التوحيد قبل ذلك كما هو معلوم في قدوم سيدنا إبراهيم -عليه السلام- مصر، ووجود يوسف -عليه السلام- بها.

- **وأما "بلوغ الإنسانية رشدها":** فهو في العلوم المادية الحديثة، ولا شك في صحة هذا المعنى.

وفي النهاية: فهذا الممكن لا المطلوب، وهو المتاح لا المرجو، والمنتج الحاصل من هذه اللجنة التي لا يمكن أن توصف يومًا بالسلفية أو الإخوانية هو إنجاز بتوفيق الله وحده، ولابد من النظر للبدائل في حالة الرفض من حصول أنواع الأضرار بالمجتمع والدعوة الإسلامية، وخطر انهيار الدولة اقتصاديًّا وأمنيًّا وسياسيًّا، وخطر الاحتراب الداخلي، وسفك الدماء؛ لعدم قبول الإخوان ومَن والاهم، ومراعاة للمصالح والمفاسد المتعارضة.

والله من وراء القصد ، وهذا جهدنا (فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ) (التغابن:١٦)

ولا نجد ما نناقش به شيخنا الجليل سوى ما تعلمناه منه قبل ثورة يناير وكنا نحذر كل من سألنا عن المشاركة السياسية بما تعلمناه منه بردود قوية لا تحتمل التأويل

وفي رد له على سؤال عن المشاركة السياسية في

حوار موقع إسلام أون لاين مع الشيخ ياسر برهامي بتاريخ ١٢ديسمبر٢٠٠٩ :-

((معطيات هذه اللعبة في ضوء موازين القوى المعاصرة عالميًا وإقليميًا وداخليًا لا تسمح بالمشاركة إلا بالتنازل عن عقائد ومبادئ وقيم، لا يرضى أبدًا أحدٌ من أهل السنة أن يضحي بها في سبيل الحصول على كسب وقتي، أو وضع سياسي، أو مجرد إثبات الوجود على الساحة، فهذه المبادئ أغلى وأثمن من أن تُبَاع لإثبات موقف أو لإسماع صوت بطريقة عالية... ثم لا يترتب على هذه المواقف في الواقع شيء يذكر من الإصلاح المنشود والتطبيق الموعود لشرع الله، وحينما تتغير هذه الموازين والمعطيات، يمكن وقتها التعامل مع الموقف بطريقة مختلفة. ثم ما هو المقصود بالعمل السياسي؟ هل هو مجرد المشاركة في الانتخابات، وإنشاء الأحزاب والجمعيات، والقيام بالمظاهرات، وإصدار البيانات، وعقد الندوات والمؤتمرات، واللجوء إلى المحاكم من أجل انتزاع بعض الحقوق المضيعة، والتي يتم التحايل عليها في نهاية الأمر؟

وعلى هذه الفرضية أليس الإعراض عن هذه الأساليب المتبعة كنوع من الاعتراض أو التحفظ أو الممانعة، هو في حد ذاته في عرف السياسيين نوع من المشاركة السياسية بكشف الواقع وتعريته وحرمانه من الصبغة الشرعية؟! أعني الشرعية الدينية الإسلامية

ويضيف قائلا " وفي الحقيقة فإن كلمات مثل العمل السياسي، والديمقراطية، والتعددية، كلمات براقة لا حقيقة لها، ولا نصيب لها من التطبيق حتى عند من يزعم اعتناقها والدفاع عنها. ثم إن الدعاة إلى الله

يقيسون الأمر بموازين شرعية بعيدًا عن قياسات غيرهم ممن يزعمون الفهم والإدراك السياسي. وفضاء الدعوة إلى الله أرحب بكثير من هذه الأطر الضيقة الخانقة قليلة النفع والتأثير.
والواقع يثبت يوما بعد يوم -بفضل الله- أن الدعاة إلى الله هم الأكثر تأثيرا وانتشارا ونفعا للناس، وليسوا منعزلين عن الواقع كما يزعم مخالفوهم
ويضيف والسلفيون -بحمد الله- لهم مواقفهم الواضحة في عامة قضايا الأمة مؤصلة بالتأصيل الشرعي الإيماني كمسألة الحكم، ووجوب الخلافة، وشروط الإمامة، وصفات أهل الحل والعقد، والعلاقة مع أهل الملل الأخرى، من خلال عقيدة الولاء والبراء، وما يجوز من المعاملات مع الكفار، وما لا يجوز، ومفهوم الجهاد وضوابطه وأنواعه، وأنواع الصلح والعهد والهدنة مع الكفار، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما أن موقفهم من قضايا الأمة كفلسطين والعراق وأفغانستان وغيرها موقف واضح بين. ألا ترى أن هذا كله من المشاركة السياسية؟!))

والسؤال الذى نطرحه هل بالفعل تغيرت موازين القوى والمفاهيم في ثلاث سنوات ام أن عمر الشعوب لا يقاس بذلك ؟!

٢- إن قلنا هل الوضع الآن كما كان عليه أيام مبارك ؟!

إن قلنا : نعم فقد ظلمنا الرجل إذ لم يكن في عهده هذا القتل الجائر وإن وجد ظلم وأكثر من عانى منه السلفيون لا سيما مشايخنا الأفاضل لكن لم يكن هناك قانون يسجن الخطباء لأنهم غير أزهريين بل ويجرم العمل الدعوي خارج إطاروزارة الأوقاف وإن وجد فهو مخفف وغيرمطبق عملياً ، ولم يكن القضاء مسيساً كما هو الحال اليوم فنجده يحكم على العلماء والدعاة بالاعدام في تهمة قطع الطريق ؟؟!! هوالذى القضاء الذى حكم بالإعدام على ٥٢٨دفعة واحدة لاتهامهم بقتل ظابط ثم تم الحكم بالإعدام على ٦٠٠آخرين بالإعدام فى جلسة واحدة فى حين حكم على مدرب الكاراتيه الذى كان ينتهك أعراض النساء ويمارس الفجور بسنتين فقط ، فهل يُرتجى من هؤلاء نصرة لدين الله ؟! وهل تغيرت الظروف والمعطيات عنه في عهد مبارك ؟!

٣- لم يكن الإعلام الخاص والعام متغولا على الإسلاميين كتغوله اليوم :-

ولا تحسبن السلفيين بعيدا عنهم بل نحن في دائرة واحدة شئنا ام أبينا ومن صفات الدائرة أنها دوارة فلا بد أن تصلك يوما ما وبدليل أنه تم اغلاق القنوات الإسلامية فى حين أنها نالت تراخيصها فى عهد مبارك !!

٤- بموجب قانون انتخابات مجلس النواب الجديد :-

سيلزمك بأن يكون على قائمتك ثلاثة من النصارى وثلاثة من النساء لونجحت قائمتك سينجحون حتما ولا محالة ويرجح الشيخ ياسر برهامى والشيخ عبدالمنعم الشحات أن مقعدالبرلمان " ولاية " بل أعلى درجات الولاية لأنه فى مقام التشريع فإما أن تتنازلوا عن هذا المبدأ وإما أنكم ستتحالفون مع أحزاب أخرى ليبرالية وعلمانية وهذا ماكنتم تأخذونه فى السابق على جماعة الإخوان المسلمين يقول الشيخ عبدالمنعم الشحات فى محاضرة له بعنوان " لماذا نقاطع الانتخابات " على موقع أنا السلفى بتاريخ

الأحد ٣١أكتوبر ٢٠١٠ ((لوتمكنا سنقول أن هذه الأحزاب مخالفة للدستوروإذا تمكنا سنلغيها والذى يحصل أنهم – الإخوان – يتحالفون معها)) أى منكراً عليهم هذا التحالف فى السابق !! . فقانون مجلس النواب الحالى يهمش من دور الأحزاب جدا ويضعفها ويعطل صوتها أويخفضه إلى أقل درجة ويصبح تواجدنا هو نفس ماكنا ننكره على الإخوان من قبل إبان مشاركتهم فى نظام مبارك هو تجميل وجه النظام واعطاءه شرعيه .

٥- كل من اجاز المشاركة من العلماء-إنما أجازها-بقصد المطالبة بتطبيق الشريعة الاسلامية :-

وقد ظهرت تصريحات تفيد بعدم وجود نية لهذا المطلب-كما أن الظاهر من الحراك السياسى فى تلك الحقبة أن الأغلبية فى المجلس القادم-لاتتحمس لتحقيق هذا المطلب-ولاتسمح بتحقيقه-ومن ثم-تكون العلة التى أفتى بها العلماء –شبه منعدمه تماما—ولا يبقى وجه شرعى لجواز المشاركة .

٦- النزول بسقف المطالب من المشاركة السياسية عن طريق البرلمان :-

إذ لا يمكن أبداً تطبيق الشرع وتغيير القوانين إلا من خلال تحقيق أغلبية مطلقة فى البرلمان **قال الشيخ عبدالمنعم الشحات فى محاضرة له بعنوان** " لماذا نقاطع الانتخابات "((فلن تكون الديمقراطية وسيلة لتطبيق الشرع إلا بالحصول على الأغلبية المطلقة)) .
- **وقال الشيخ الشحات أيضاً فى مقال** " نصائح بعد الانتخابات "لا تحزن - لا تشمت - لا تتعجل - لا تتوقف " :
((أن موقف "السلفيين" الرافض للمشاركة ليس مبنيًا على عدد المقاعد المتوقع الحصول عليها، وإنما مبني على رفض التنازلات الشرعية، وعلى أنه لا يُتصور الوصول للأغلبية القادرة على إعادة تنقية كل القوانين المخالفة للشرع)) .
- **قال الشيخ محمود عبدالحميد فى ندوة بعنوان** "الدعوة السلفية والعمل السياسى" بتاريخ الأول من رجب عام ١٤٣٢ الموافق الثالث من يونيو ٢٠١١. ((أننا نريد أن نطبق الشريعة الإسلامية من خلال الحصول على الأغلبية، نحن والإسلاميون معاً إذا وصلنا للأغلبية فسيكون بمقدورنا تطبيق الشريعة الإسلامية بإذن الله تعالى)) .وما رأيناه من سياسة حزب النور مؤخراً لاسيما بعد ٣-٧-٢٠١٤هو عدم الرغبة فى وجود التيارالإسلامى بجواره لاسيما حزب الحرية والعدالة بل ودعوتهم إلى أن لا تكون الانتخابات بنظام الفردى حتى لاتكون سببا فى فوز الفلول والإخوان وهذا يتنافى مع مبدأ الحصول على الأغلبية كما فى **كلام الشيخ محمود عبدالحميد مع تصريح الدكتور يونس مخيون رئيس حزب النور** ((أن توقعات الحزب هو الحصول على نفس النسبة فى الانتخابات البرلمانية السابقة وهى ٢٤% من جملة مقاعد البرلمان)) وهذا يعنى أن الحزب متيقن أنه لن يحصل على الأغلبية المطلقة وهنا ندعوه إلى الانسحاب من الانتخابات البرلمانية **وهو عين ماقاله الشيخ عبدالمنعم الشحات** ناصحا الإخوان المسلمين المشاركين فى انتخابات ٢٠١٠ فى محاضرة له بعنوان " لماذا نقاطع الانتخابات " على موقع أنا السلفى بتاريخ الأحد ٣١أكتوبر ٢٠١٠
((من ينافس على جميع المقاعد وعنده أمل أن يأخذ الأغلبية ويكون من ضمن خُططه أنه إذا لم يحصل على الأغلبية ينسحب فلن تكون الديمقراطية وسيلة لتطبيق الشرع إلا بالحصول على الأغلبية

المطلقة)) . وسيكون حزب النور للأسف ديكورا يجمل به النظام صورته ويستر به عورته ، كما كان حال مشاركة الإخوان زمان مبارك !!.

<u>٧- عدم جدوى المشاركة لأجل غرض حماية الدعوة :-</u>

والتى **أشار إليها فضيلة الشيخ محمود عبدالحميد فى ندوة بعنوان** " الدعوة السلفية والعمل السياسى " تحت عنوان { لماذا نشارك } بتاريخ ٣ يونيو ٢٠١١ ((الدولة القادمة ستكون دولة قانونية أى أن كل شيء ينبغى أن يكون مقنناً، فنحن لا بد أن يكون لنا إطاراً يحمى هذه الدعوة بوجود أعضاء فى البرلمان سواء كانوا من الحزب أو أن الدعوة ترشح بعض الناس ليكونوا أعضاء فى البرلمان أو أننا نختار من غيرنا من الإسلاميين من خارج الدعوة من الناس الصالحين فنختار منهم أيضاً إذا كان فى بعض الدوائر التى ليس لنا فيها مرشحين فيها فسنختار الإسلاميين أيضاً أو الصالحين منهم إذا لم يكن فيها من الإسلامين)) .

إذ تنكر النظام الحالى لحزب النورالمنبثق من رحم الدعوة والذى شارك معهم فى خارطة الطريق من بدايتها حتى نهايتها حسب تعبير أحد مشايخ الدعوة (من الألف إلى الياء) وأصدر قانون " نقابة الدعاة " والذى يحظرعلى أى أحد ممارسة الخطابة والدروس والدعوة إلا إذا كان أزهرياً ومعه تصريح خطابة وإلا تعرض للعقوبة والتى أقصاها الحبس عام وغرامة خمسين ألف جنيه ومن الطرائف أن أول من ينطبق عليه هذا القانون هو الدكتور يونس مخيون رئيس حزب النور نفسه !! وعلى أية حال سواء طبق القانون أم لا ولكن يعطى اشارة إلى أن الحزب غير مرغوب فيه بدليل صدورهذا القانون بليل ومن رئيس مؤقت وهو يلملم أوراقه ليترك منصبه !!

<u>٨- نتوجه بنصيحة لإخواننا فى حزب النوربذات النصيحة التى وجهها فضيلة الشيخ عبدالمنعم الشحات لجماعة الإخوان المسلمين عقب انسحابهم بعد الجولة الأولى من انتخابات ٢٠١٠والتى زورها نظام مبارك ضدهم</u> :-

((تم عمل تقييم داخلي لها في جماعة "الإخوان"، وعرض الأمر على مجلس شورتهم، وانتهى رأى الأغلبية إلى المشاركة، ولعل لضيق الوقت بين انتخابات مكتب الإرشاد وانتخابات مجلس الشعب لم يعط الأمر حقه من الدراسة، والآن لابد من الدراسة الجادة والتقييم للتجربة البرلمانية من أول انتخابات ١٩٨٤ إلى الآن.. وماذا جنى "الإخوان" من ورائها؟)) فى مقالة بعنوان " نصائح بعد الانتخابات "لا تحزن - لا تشمت - لا تتعجل - لا تتوقف " فنحن ندعو حزب النور إلى الدراسة الجادة والتقييم للتجربة البرلمانية من أول انتخابات ٢٠١٢ إلى الآن..وماذا جنى السلفيون من ورائها ؟ .

<u>٩- ظهور مفاسد وآثار سيئة على أبناء الدعوة السلفية وبدون أن يقلبلها مصالح ذى بال</u> :-

من حب الدنيا وطلب المناصب والكراسى والتباغض والتدابرنتيجة لذلك ظهرت بوادره فى الانتخابات الماضية وتركت جرحا غائرا في جسد الدعوة أما الآن سيكون مؤلماً لاسيما فى واقع محافظة مطروح فمن خلال تجربتنا السياسية السابقة لم نجن منها إلا التفرق والمنافرة بين السلفيين ولو دخلنا سيزيد الانقسام والتناحر بيننا فى ظل الوضع الراهن وكل اصحاب اتجاه يعينون نوابا وستكون جاهلية أكثر من جاهلية القبائل-وهذا كله دون أدنى فائدة للدعوة .

١٠- أن الدوافع التى يذكرها القائمون على الحزب والدعوة الآن للإستمرارفى المشاركة فى العملية السياسية إنما هى مشاركة بدون مقابل وبدون ضمانات من الرئيس القادم إنما هى مساندة له مطلقة
وتحت حجج كنا نلوم الإخوان على أقل من ذلك بكثير فيما مضى أنهم يجملون نظام مبارك أويعطونه صبغة ديمقراطية ديكورية يقول **يقول د ياسر برهامي** بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٤ في مقال في موقع انا السلفي بعنوان : -

تحديات... أمام الرئيس القادم

كتبه/ ياسر برهامي

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد؛
فقدر هائل من التحديات سيواجهها الرئيس القادم في الداخل والخارج، ولابد أن يكون هو والفريق المعاون له ، بل وجميع القوى السياسية والاتجاهات المجتمعية على وعي كامل بمخاطرها، ولابد مِن وضع تصور لمواجهتها وحلها؛ لأن المرحلة لا تتحمل فشلاً للرئيس القادم أيًّا كان؛ وإلا تعرضت "مصر" لخطر الانهيار والتقسيم، وتعرضت المنطقة العربية، بل والإسلامية -أيضًا- لمخاطر هائلة لا يعلم مداها إلا الله فلابد أن نكون جميعًا عازمين وعاملين في مساعدته على مواجهة هذه التحديات أيًّا مَن كان الرئيس، ولا يجوز أبدًا أن يكون أحد خيارات عملنا هو تركه يواجهها وحده حتى يقع ويفشل ويسقط؛ فهذا تضييع للدين !! ، والوطنية، والأمة."

ولنتفق على ذلك :-

لكن هل تكون المساعدة بالتمثيل البرلماني الذي لن يسمح لك به إلا في إطار ما يريدون هم - لا أنت ؟؟
لقد كنا ننظرفى الماضى للإخوان على أنهم يضيعون الدين بدخولهم البرلمان والواقع هو هو والمعطيات هى هى والنتائج هى هى والنتائج المرجوة هى هى . بل يكون ذلك بالدعوة إلى الله تعالى وإصلاح بعض العيوب في التربية وليس المنهج السلفي بتوحيد الصف ووضع أطرعامة في التربية الصحيحة التي سبقنا لها الإخوان على ما نعيبه عليهم في المنهج . كما أن المساعدة البناءة والإيجابية تكون فى الارتقاء بالدولة والأمة لا الأفراد والأشخاص ، فكلام الشيخ قد يوهم الدعم لشخص الرئيس لا الدولة فالرئيس ليس الدولة وإنما هو يرأس الجهاز التنفيذى فقط ولم يضع الشيخ آلية لتقويم الرئيس إن أخطأ أو واجهها بطريقة خاطئة ولم يستجب لنصحكم فهل ستساعدونه أيضاً !!

وعليه فهذا المعترك السياسي :

معركة لها أسلحتها وخططها التي نفقدها ومن أهمها القاعدة الشعبية الكبيرة التي تقدر أن الأسلام هو الحق أولا وإن لم يأت في الظاهر لصالحي وأنني لابد ان أتحمل الصعاب في سبيله وهذا ما أمرنا الله تعالى به بقوله " واعدوا لهم ما استطعتم من قوة "
يقول د ياسر برهامي في مقالة بعنوان المشاركة السياسية وميزان القوى في موقع انا السلفي قبل ثورة ٢٥ يناير: ((ولكن يختار السلفيون الإعراض عن المشاركة في اللعبة السياسية؛ لأن معطيات هذه اللعبة في ضوء موازين القوى المعاصرة عالمياً وإقليمياً وداخلياً لا تسمح بالمشاركة إلا بالتنازل عن عقائد ومبادئ وقيم لا يرضي أبداً أحدٌ من أهل السنة أن يضحي بها في سبيل الحصول على كسب وقتي، أو وضع سياسي، أو إثبات الوجود على الساحة، فهذه المبادئ أغلى وأثمن من أن تُبَاع لإثبات

موقف أو لإسماع صوت بطريقة عالية، ثم لا يترتب على هذه المواقف في دنيا الواقع شيء يذكر من الإصلاح المنشود والتطبيق الموعود لشرع الله

وأضاف

ومع ذلك فالسلفيون لا يهملون أبداً العمل من أجل عودة الشريعة وظهور سلطان الدين في كل مظاهر الحياة، ليس من خلال المشاركة في اللعبة السياسية وأوهامها وأحلامها وتصريحاتها، ولكن من خلال السعي إلى تغيير ميزان القوى في الأرض، لأنهم يوقنون بأن هذه الموازين ليست بأيدي البشر بأجمعهم، وأن كل قوى البشر أفراداً وجماعات، ودولاً ومنظمات هي في النهاية لهو ولعب (فَذَرْهُمْ حَتَّى يُلاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ) (الطور٤٥)، (إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ)(محمد ٣٦)، والمؤمنون يوقنون بأن (الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ) (البقرة١٦٥)، أنه كما قال عمر: "أتظنون الأمر من هاهنا ،وأشار إلى الأرض، إنما الأمر من هاهنا ،وأشار إلى السماء". وهم يؤمنون بأن الله (يُدَبِّرُ الأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ)(السجدة ٥)، وأنه عز وجل- (يُدَبِّرُ الأَمْرَ مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ)(يونس ٣)، ونظرة واحدة إلى الكون بعقل وتدبر تجزم بصحة هذه اليقينيات، فكم تبلغ قوة الدول النووية مجتمعة مثلاً بالنسبة إلى القوة التي أودعها الله في الشمس..........

ويضيف :-

وكما لم يأمرنا الله بقتال من هم أضعافنا عدداً وعدة نهلك بقتالهم إذ لا يدان لنا بهم، فكذلك لا يأمرنا أن ندخل في لعبة السياسة ذات الموازين المنحرفة والمصالح الموهومة، والمفاسد المتيقنة، ولا يزال طريقاً طويلاً، ولكنه أقصر من غيره، وهو يسير على من يسره الله عليه" .

وما تجربة الجزائر في المشاركة السياسية في التسعينات منا ببعيد !!

١١- لا مصلحة ظاهرة ولا باطنة لدخول البرلمان الآن بل المصلحة كل المصلحة في الرجوع للخلف لما قبل الثورة :-

نتشوف ونتشوق لتطبيق الشريعة التي هي من أسمي امانينا لكن بالرجوع إلى قاعدة المثلث التي طالما عاب علينا الإخوان ذلك ، ننزل للناس في الشارع ندعوهم للمساجد نحاول أن نربي أنفسنا أولا بالعلم الشرعي الذي تفضل به الله علينا نعلمه للناس وننشره ونبذل فيه الغالي والنفيس فتعبيد الناس لربهم هم احوج إليه من خدمة وظيفة مثلا او قضاء مصلحه وإن كانت مهمة لكن الأهم ثم المهم .

١٢- تحذير السلف مرارا وتكرارا من الدخول على السلاطين والتهرب من السياسة أقصد من مناصبها والعمل فى الحكومات إلا كالمضطر لأكل الميتة :-

كان من الأدبيات التى تربينا وتعلمناها من مشايخنا ولابأس أن نذكرهم بذلك والأحاديث النبوية فى هذا الباب ومواقف السلف لاتخفى فأين هذه المعانى المفتقدة الآن وكانوا لا يدخلون عليهم إلا للشفاعة ورفع الظلم عن الناس أو نصيحتهم والانكارعليهم ، دخل عبدُ اللهِ بنُ عمرَ على عبدِ اللهِ بنِ عامرٍ يعودُه فقال : مالَك لا تدعو لي قال : فإني سمعتُ رسولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلمَ يقولُ : إن اللهَ عزَّ وجلَّ لا يقبلُ صلاةً بغيرِ طُهورٍ ولا صدقةً من غُلولٍ وقد كنت على البصرةِ يعني عاملًا " . مسند أحمد ٢١٧/٧ صحح اسناده أحمدشاكر

١٣- حدوث تنازل من بعض المتحدثين الرسميين لحزب النورتخالف المنهج دون أن يعاقب المخطئون العقوبة المناسبة

وتكررت الأخطاء مراراً وتكراراً مما أعطى انطباعاً سيئاً عن الدعوة مثل اعتبار الخلاف فى الموسيقى خلافا سائغاً مع أن المسألة فيها اجماع – مشاهدة الأفلام وعلى الرغم من تقديم شكاوى ونصائح للمسؤلين فى الحزب بإعادة النظرفى بعض المتحدثين ومنعهم من الظهور لتكرار أخطائهم إلا أنهم استمروا فى مواقعهم مماأعطى انطباعا لدى أبناء الدعوة والحزب أن المحسوبية تسللت إلينا !! وأننا تخلقنا بأخلاق السياسيين من حيث لاندرى !!
وكنا أكثرمانعيبه على الإخوان تقديمهم للتنازلات ، ولايعتذر بأن هذه أخطاء فردية لأشخاص نقول الشخص المتصدروالمتحدث باسم الحزب هو محسوب على الكيان لا على نفسه فقط كما أننا لاحظنا عدم وجود معيار ثابت للعقاب والثواب ففى حين وجدنا الحزب يذبح بعض من أخطأوا من نوابه ويتساهل مع البعض فنخشى أن يكون فينا شبه من بنى اسرائيل ((كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الوضيع أقاموا عليه الحد)) **!!**

يقول الشيخ عبدالمنعم الشحات فى مقال له بعنوان :" أزمة الإخوان.. أزمة أجيال أم منهج أم لائحة؟ ١٩" يناير ٢٠١٠ :-
((إذن فنحن نقدم أكمل وأتم مشروع إصلاحي، وابتعادنا عن غمار اللعبة السياسية؛ للمحافظة على نقاء هذا المنهج وكماله وتمامه؛ وإلا فقد اضطر الإسلاميون الذين يقبلون بـ"الحل البرلماني" إلى تشجيع مسابقات الكرة هربًا من مصادمة مشاعر الجماهير! ولأنها عندهم أهون الشرور؛ رغم إدراكهم أنها من أهم وسائل الإلهاء عن قضايا الأمة، وها هي مباراة كروية تكاد تحدث انفصامًا عظيمًا بين بلدين إسلاميين يحار فيها الساسة: علمانيهم، وقوميهم، وإسلاميهم؛ لأن كل هؤلاء قد قبلوابالمسابقات الغربية كمبدأ، وتركوا الحكم الشرعي في المسابقات الرياضية)) .

<u>شبهة ورد :- ١- فإن قيل طالما الأمر هكذا لم دخلتم المجلس السابق ؟</u>

يقول فضيلة الشيخ محمود عبدالحميد فى ندوة بعنوان " الدعوة السلفية والعمل السياسى " تحت عنوان { لماذا نشارك } بتاريخ ٣ يونيو ٢٠١١

((المشاركة فى العمل السياسى فى هذه المرحلة هو صناعة تاريخ وليس مجرد مشاركة؛ فالمادة ٦٠ فى الإعلان الدستورى تنص على أنه بعد انتخابات مجلسى الشعب والشورى فى أول جلسة يختاروا ١٠٠ عضو من المنتخبين غير معينين لعمل دستور جديد للبلاد، فنحن لن نسمح أن يكون هناك من يصنع لنا دستوراً فلا بد أن نشارك ولا بد أن تكون المشاركة فعالة، وهذا الدستور ربما يحكم بعد ذلك لسنوات عديدة قادمة، فهذه المشاركة ليست مجرد مشاركة وإنما هى صناعة تاريخ لهذه الدولة من جديد، والمشاركة ليست نوعاً واحداً فعندما نقول مشاركة تذهب أذهان الناس إلى مجلسى الشعب والشورى وقد ذكرنا صور المشاركة السياسية، ونحن سنشارك فى أغلبها بإذن الله تعالى)) . وحيث أن الحيثيات والدواعى التى لأجلها شاركنا ليست موجودة الآن إذ أن التيار الإسلامى عموما والتيار السلفى خصوصاً متمثلا فى حزب النور لن يحصل مستقبلا ولو على نصف ماحصل عليه فى السابق

فلقد دخلنا بالفعل وحصلنا على ربع مقاعد البرلمان وعلى نسبة أكثر من ٧٠%نحن والإسلاميون مجتمعين وحصلنا نحن والتيار الإسلامى على أغلبية ساحقة فى الجمعية التأسيسية وقمنا بإنشاء دستور وهو دستور ٢٠١٢سمى بدستورالإسلاميين حافظنا فيه قدرالإمكان على مواد الهُوية ، فتم الانقلاب على كل هذه المكاسب وضاعت فى طرفة عين فتم حل مجلس الشعب من قبل المحكمة الدستورية بعد أشهر قليلة من انعقاده وتم تدخل الجيش فى ٣-٧-٢٠١٣ فحل مجلس الشورى وعطل الدستور أو بالأحرى ألغاه وعين لجنة تتكون من خمسين فردا لم يمثل الإسلاميون إلا بمقعد يتيم لحزب النور والذى أعطى شرعية ودعم لهذا الإنقلاب على ارادة الشعب - ذى الأغلبية المسلمة المتشوفة للشريعة - وعدم احترامها على غرار ماحدث فى التجربة الجزائرية من الانقلاب على ارادة الشعب ؛ علماً بأن خروج الشعب فى ٣٠-٦كان بهدف اجراء انتخابات رئاسية مبكرة وليس من ضمن مطالبها حل البرلمان المنتخب أو تعطيل الدستوركما صرح بذلك مراراً **الشيخ ياسر برهامى** أن خروج الناس فى ٣٠-٦ كان بمطلب اجراء انتخابات رئاسية مبكرة فقط فحصل التجاوز والاعتداء .

وأما اليوم فليس لنا الدوافع التى كانت حينما أردنا الدخول بعد الثورة ؛ فالحيثيات والدوافع التى ذكرها الشيخ محمودعبد الحميد غير موجودة الآن حيث تم الانتهاء من وضع دستور خالى من الهوية الاسلامية وبقيت المادة الثانية بلا معنى ولن يتغير من الأمر شىء حتى وإن عد الشيخ ياسر برهامى مجموع تفسيرات أحكام المحكمة الدستورية ""ممتاز جداً "" حسب تعبير الشيخ ، علماً بأن تغيير القوانين السابقة وكذلك سن قوانين جديدة يلزم له أغلبية اسلامية فى البرلمان القادم وهذا مستحيل لتوقع رئيس حزب النورحصول الحزب على نفس النسبة التى حصل عليها فى برلمان ٢٠١٢وهى ربع البرلمان فعملياً لن يستطيعوا تمرير أى قانون فالمشاركة تحت أى مبررلا نجد مانرد به على المشايخ الفضلاء أفضل من ردودهم على الإخوان من عام ١٩٨٤وحتى نهاية عهد مبارك وهى ردود ذكرنا أكثرها نقلا عنهم فى هذا البحث فيمكن الرجوع إليها فى مواضعها من هذا البحث

شبهة ورد :- ٢- طالما الشريعة لم تطبق فى عهد د.مرسى فيستوى فى ذلك هو ومن جاء بعده :-

نعم لا تطبق ولم تطبق لكن لا يخفى عليكم أنه شتان بين من يقول الشريعة هي الحق ويجب أن تتبع ولكننا في أعوام الرمادة يجب تبصير الناس بها وتدريب القضاة عليها وتغيير مفهوم الناس وبين من جاء محمولا على أعناق العلمانيين والفنانين والنساء **قال الشيخ عبدالمنعم الشحات فى مقال**(نصائح بعد الانتخابات "لا تحزن - لا تشمت - لا تتعجل - لا تتوقف) :-
((ليس من طلب الحق فأخطأه كمن طلب الباطل فأصابه)) .

هل نقف من العمل السياسي موقف المتفرج ؟ وماموقفنا من النظام الحالى والرئيس الحالى ؟ ومانظرتنا للمرحلة المقبلة ؟

١- الوقوف من السياسة موقف المتفرج لا يمكن أن يقول بذلك مؤمن متبع لسلف الأمة فالسياسة ليست للبرلمان او الحكومة بل السياسة لله ولا فصل بين الدين والسياسة كما نقل اجماع الأمة على ذلك وأن هذا قول كفري كما نقله الشيخ ياسر عن سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله ، إذا ما الذي يسعنا في هذه المرحلة ؛ **قال الشيخ عبدالمنعم الشحات فى مقال**(نصائح بعد الانتخابات "لا تحزن - لا تشمت - لا تتعجل - لا تتوقف) :- ((أخي الإخواني: نعم نختلف معكم في مشروعية الدخول في حلبة الحل البرلماني، والتورط في المعترك السياسي لا لأننا نفصل بين الدين والسياسة ولكن "لأننا نرى إخضاع السياسة للدين لا العكس"؛ فإن أبى علينا السياسيون إلا أن نُخضِع ديننا لسياستهم اعتزلناهم هم وسياستهم، واستمررنا في الدعوة إلى الله حتى يقضي الله ما يشاء، والقلوب بين إصبعين من أصابع الرحمن يقلبها كيف يشاء)) .

٢- النظام الحالى اصبح واقعا لامفر منه ومن ثم فإن احجامنا عن المشاركة السياسية فى المجلس القادم لايمنع أن نتعاون مع النظام الحالى فيما هو فى صالح الوطن والمواطن والله المستعان .

كما كنا نتعاون مع نظام مبارك فى مصالح المسلمين العامة ونسدد ونقارب ولقد قامت الدعوة السلفية بمطروح بملء الفراغ الأمنى الذى نشأ عن انسحاب الشرطة بالكامل يوم ٢٨يناير ٢٠١١ وقام مشايخها وأبناؤها بقيادة الناس روحياً بحثهم على حماية الممتلكات والمنشآت العامة وقاموا بوضع أكمنة على مداخل محافظة مطروح ومخارجها بالتعاون مع العمد والمشايخ والعواقل وقام أفرادها بحماية الكنائس وبيوت ومنازل وممتلكات النصارى قبل المسلمين يشهد بذلك القاصى والدانى نعم فعلنا ذلك حسبةً لله وليس انتظاراً لدنيا من أحد فلا يزايد على الدعوة السلفية بمطروح أحد لامسؤل تنفيذى ولاقيادة أمنية ولاجهة شعبية فنحن سنضع أيدينا فى يد كل أحد بمافيه صالح الوطن والمواطن .

٣- لابد من تغيير المفهوم الخاطئ الذى ترسخ عند العوام من الصاق سوء إدارة البلاد التيارالإسلامى ومن بعد الأزمة يحتاج منا إلى سنوات عجاف نحتاج فيها كل مجهود للدعاة في أرض الواقع لا البرلمانات

٤- نقدم النصيحة والمشورة للنظام القائم

ما استطعنا لذلك سبيلاً بالحكمة والموعظة الحسنة فيما يتعلق بمصالح المواطنين عامة .

٥- نكثف الدورات العلمية والتربوية لأبناء الدعوة خاصة وللناس عامة

حتى عند منعنا من الخطابة ننزل للشارع لا نغفل المعاملات ونبين موقف الشرع منها ندعو لله تعالى ولن نصعد المنابررغما عن الدولة ونأمل من النظام القائم أن يراجع قانون نقابة الدعاة لأن فى ذلك خطورة على الأمن القومى المصرى لأن وجود الدعاة أصحاب المنهج القويم صمام أمان وعصمة من الإنحراف فى الأفكاروأن كثرة الضغوط ومنع الدعاة من ممارسة وظيفتهم سيؤدى إلى نمو الأفكار المنحرفة فلا يكن نظام مبارك أعقل منكم فى هذا المجال إذ كانوا يسمحون للدعاة بالقيام بواجبهم من تعليم الناس وإصلاح المجتمع .

٦- الحرص على قضاء حوائج الناس

ومشاركتهم فى الأفراح والأتراح وعيادة المرضى ومساعدة الأيتام والأرامل من خلال الجمعيات الخيرية المشهرة رسمياً .

٧- ترميم الشروخ وتضميد الجراح من آثار الانخراط فى العمل السياسى فى نفوس أبناء الدع ومنها حب الرئاسة والتنافس على الدنيا والنقد الهدام والنيل من الأشخاص وافتعال المشاكل، وما ذاك إلا لمرضه بحب الرئاسة والقيادة أو الزعامة، وليس هذا فحسب، بل ربما قضى الليالي الطوال في مجالس الغيبة والنميمة وأكل لحوم العلماء والدعاة والعاملين، وأول هذه الخطوات إصلاح ما أفسدته السياسة ففكر الناس عن الإسلاميين قد تغير كثيرا عن قبل لأسباب كثيرة يجب أن نعيد العلاقة والثقة في المنهج من جديد بل نقوي نقاط الضعف فيها وهذا يحتاج منا إلى سنوات طوال هذا والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل .

٨- نحرص على أن نقدم مثالا للمسلم السلفى المتمسك بهدى السلف الصالح

بالقدوة في العمل والتعامل الذي يراعي الحلال والحرام كل في موقعه الموظف في وظيفته لماذا لا تأخذ إكراميه ؟ لأن الله تعالى سماها رشوة لكن ذلك يكون بالحكمة والموعظة الحسنة ولا نتعامل مع

الجمهور على أنهم صحابة في العلم والفقه بل نتعامل معهم برفق ورحمة تعامل النبي صلى الله عليه وسلم مع الأعرابي الذي بال في المسجد وكذلك المعلم في مدرسته والطبيب في عيادته والصانع في ورشته والبائع في دكانه ....إلخ

٩- عدم المشاركة فى البرلمان المقبل وعدم الدفع بمرشحين

مع إدراك جميع القوى السياسية بمحافظة مطروح لقدرة أبناء الدعوة السلفية بمطروح على الحشد والتنظيم ونيلهم ثقة الناس تجلى ذلك فى كل الاستحقاقات الانتخابية السابقة وحينما غابوا فى بعض الاستحقاقات غاب الحشد ولا ينكر ذلك منصف لاسيما وأن نظرة أغلب الناس للبرلمان القادم نظرة تقليدية لاتختلف عما كانت عليه قبل ثورة ٢٥يناير وأنه مجلس خدمى ولقضاء مصالح الناس الدنيوية كل ذلك يعطى درسا عملياً أننا من أزهد الناس فى المناصب وأن التمكين وسيلة لاغاية وأن الغرض الذى لأجله شاركنا هو غرض شرعى وأن احجامنا أيضا مراعاة لمصالح وقواعد شرعية ودرءاً لمفاسد عظيمة .

١٠- أن عدم مشاركة الدعوة السلفية بمطروح هو اجتهاد يلزمهم ولانلزم به غيرنا إلا من اقتنع بذلك

ونأمل من إخواننا من المشايخ الفضلاء أن يكون لديهم نفس هذا الشعوروالتحلى بذات الروح فالمسألة خلافها سائغ فلا داعى للتخوين أورمى المخالف بماليس فيه ويبقى بيننا وبين من خالفنا فى اتجاهنا الإخوة الإيمانية والمودة والمحبة والاحترام والتقدير ولنذكرهم **بالقاعدة الذهبية للشيخ محمدرشيدرضا رحمه الله المعدلة** ((نعمل فيما اتفقنا فيه ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه خلافاً سائغاً)) ونذكربما قاله **الشيخ عبدالمنعم الشحات** لمخالفيه حينما كان يرى نفس ما نراه الآن من عدم المشاركة فى العملية السياسية ودخول البرلمان ((ورغم أن المقصد من هذا المقال ليس إعادة طرح مسألة المشروعية ولكن فقط أشير إلى الأصوات التي كانت تغالي في تبني وجهة نظر المشاركة إلى حد اعتبار عدم المشاركة سلبية وخيانة إلى آخر هذه الأوصاف الشديدة مع أن جماعة "الإخوان" تشارك أحيانا وتقاطع أحيانا وها هي شاركت ثم انسحبت في منتصف الانتخابات)) .
وكنا نأمل عدم صدور عبارات التخوين لمن لم يشارك فى العملية السياسية برمتها حيث وصف **الشيخ شريف الهوارى** من لم ينزل ويشارك فى العملية الانتخابية الأخيرة بين المرشحين الرئاسيين بأنها خيانة للوطن وللدين !! (المصدر: فيديو تم تداوله على صفحات التواصل الاجتماعى " الفيس بوك " أجراه معه النائب السابق أحمدالشريف من أمام إحدى اللجان ، ونرى أن الشيخ الهوارى حفظه الله جانبه الصواب فى ذلك وأنكر فى مسألة هو نفسه يعتبرها من جنس مسائل الخلاف السائغ التى لايصح فيها الإنكار ويكون بذلك قد جارى وسائل الإعلام التى قامت بشن حملة تخوين وتخويف لمن لم ينزل بل وطالب البعض بسحب الجنسية منهم بما لايبعد كثيرا عن المنحى الذى نحاه الشيخ الهوارى .
ولاأجد نصيحةً ننصح بها إخواننا من المشايخ الكرام سوى النصيحة التى وجهها الشيخ عبدالمنعم الشحات لجماعة الإخوان المسلمين فى مقال بعنوان :
" أزمة الإخوان.. أزمة أجيال أم منهج أم لائحة؟ ١٩يناير٢٠١٠"
((تحتاج الجماعة إلى مراجعة موقفها من العمل السياسي، ومدى تأثيره على العمل الدعوي، لا سيما في ظل التنازلات التي تُطلب فيه، وكذلك تحتاج الجماعة أن تتقي الله في الاتجاهات التي ترى عدم مشروعية الانتخابات، ونتمنى أن تختفي من قواميسهم عبارات: "خيانة الأمانة"، و"كتم الشهادة"!! ونحوها من الأوصاف التي ينعتون بها من أدَّاه اجتهاده إلى عدم المشاركة في اللعبة السياسية، بينما الجماعة قاطعت الانتخابات أكثر من مرة بدعوى عدم جدوى خوضها، وها هي الجماعة تشهد انقسامًا عنيفًا سببه الرئيسي إيقاف قاطرة الاندماج السياسي التي يقودها جيل السبعينيات)) .

١١- تدريس سلسلة: "السيادة للقرآن لا للبرلمان" لفضيلة الشيخ "محمد إسماعيل"

١٢- الإخوان المسلمون ليسوا بغاة حيث أنهم لم يحملوا سلاحا ولم يخربوا ولاخوارج
ولاعبرة ولااعتداد بفتوى من أفتى بأنهم خوارج فإنها فتاوى لاحظ لها من العلم والنظركما أن من أفتى بذلك ليس فى عداد أهل العلم الثقات وأجمع العلماء على حرمة دم البغاة والخوارج لوسلمنا جدلاً بذلك ولايجوز قتالهم ابتداءً وأوجبوا على ولي الأمر إن وجد أن يتحاور معهم فليكن سعينا في المرحلة القادمة إصلاح ذات البين ،وإن بغوا علينا فهم إخواننا ، وهم أقرب إلينا ممن سواهم هكذا كنا نسمع مرارا من الشيخ ياسر برهامي ولنذكر إخواننا من أبناء الدعوة السلفية بما قاله الشيخ عبدالمنعم الشحات مواساةً لهم وانكاراً على من شمت فيهم حينما انسحبوا من الجولة الثانية من انتخابات ٢٠١٠في مقال له بعنوان (نصائح بعد الانتخابات "لا تحزن - لا تشمت - لا تتعجل - لا تتوقف)
((أخى السلفى : إخوانكم مكلومون فلا داعي للنعرات الجاهلية وإعانة الشيطان على إخوة الإسلام،وكما ذكرنا ليس من طلب الباطل فأصابه كمن طلب الحق فأخطأه
وأنتم إذا انتسبتم إلى السلف؛ فليكن انتسابكم قولاً وعملاً وسلوكًا، وسلوك السلف ليس فيه الشماتة في مسلم؛ لا سيما إن كان قد اجتهد في نصرة الدين، حتى وإن رأيت أن اجتهاده كان خطأ.. لا داعي للعبارات العنترية في المنتديات، ولا داعي للخصومات في الحوارات الشخصية.قدِّر أن هذا الذي تحدثه بذل وقتًا ومالاً وجهدًا وعرقا كان يظنه لنصرة الدين؛ فاسأل الله أن يتقبل منه بذله، وإن كنتَ لا تراه في الاتجاه الصحيح، وأن يغفر له خطأه ويهديه سواء السبيل))
فإذا كانت هذه مواساة الشيخ عبدالمنعم الشحات للإخوان لأذىً أصابهم معنوياً بتزويرالانتخابات ضدهم من قبل نظام مبارك وشماتة وقعت عليهم من بعض السلفيين فماعساه أن يواسيهم والحالة الآن تعرضهم للقتل وفقدان الأولاد وفقد السلطان وفصلهم من وظائفهم وقطع أرزاقهم ووقوعهم مابين شريد وطريد وسجين وتعرضهم لمحاكمات تعسفية أعدمت الكثير منهم ولنضع خطأ الإخوان فى حجمه الحقيقى وهو أنهم أخطأوا سياسيا فلتكن محاكمتهم سياسيا وعن طريق صناديق الاقتراع .

((أخيرا)) :

هذا مأداه إليه اجتهادُنا وقراءتُنا للمشهد والواقع الذى كان عليه قبل ثورة ٢٥ يناير من عدم جدوى المشاركة فى العملية السياسية بمفرداتها ومعطياتها الحالية إلا أن يتغير الوضع علماً بأن مااخترناه من عدم المشاركة ليس هو بدعاً من القول أو اختراعاً من عند أنفسنا بل هو الاجتهاد الذى استقرت عليه الدعوة السلفية طيلة ثلاثة عقود من الزمن وكل ماهنالك أننا عدنا إلى ذلك الاجتهاد لانطباق الواقع الحالى من وجهة نظرنا على الواقع الذى كان قبل ٢٥يناير مع وجود بعض التغيرات الطفيفة التى لاتغير من الأمر شيئاً وحيث أن الواقع واحد عملياً فنعود إلى ذات الفتوى والتوجه والذى نقلنا لكم نقولا عن المشايخ الفضلاء ينكرون على جماعة الإخوان المسلمين بعض التصرفات والتنازلات والموائمات التى لا تختلف كثيراً عما يقومون هم من ممارسته الآن مع اعتقادنا أن فى المسألة خلافاً سائغاً لا نبدع فيه المخالف لنا ولا نضلله ،،،،،،

والله الهادى إلى سواء السبيل ،،،،،